# الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية

أ.م.د. حازم مجيد أحمد الدوري
كلية التربية / جامعة سامراء

**المقدمة**

اتجهت التطورات السياسية في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باتجاه إيجاد كيان سياسي على أساس قومي – دولة قومية، فكان إيذانا بقيام دولتين كبيرتين أقيم تكوينها البنيوي على تلك الأسس القومية فكانت ايطاليا وألمانيا، وبذلك الفعل أزيح وابعد عماد البناء السياسي للدولة ومقومها الأول آنذاك – الدين والمذهب– فكان أن تحررت المؤسسات الإدارية والدستورية من قيود الكنيسة والرهبان، انعكست تدريجياً على الدول الأوربية الأخرى. ولا سيما أنها تعيش حقبة زمنية مليئة بالمتغيرات السياسية والإبتكارات العلمية التي بدورها أثرت بشكل أو بآخر على مجريات الحياة العلمية والعملية وما صاحبها من تطور حضاري ومدني.

إن ما تقدم إنما يوضح كيفية انحسار الهوية الفرعية المتمثلة بالدين والمذهب والطائفة وبروز اتساع وشمول هوية الأفراد وتخطيها حواجز الطائفة أو المذهب لتستقر في هوية العموم التي تستوعب وتذيب معظم الهويات، الهوية الوطنية.

فكانت الهوية الجامعة لجميع الهويات الفرعية، فبنت الدولة قوائمها وركائزها على الأساس الوطني الذي ضم جميع الأديان والمذاهب والطوائف والقبائل، فأصبح الشتات المتفرق جمعاً متماسكاً بفعل الهوية الوطنية، فازدهرت الدول وتقدمت الشعوب في جميع المجالات فكان لها السبق الحضاري الحديث.

أما في الوطن العربي، والذي لم يكن فيه في القرن التاسع عشر أي كيان سياسي – دولة– تحاكي تطور المدنية وتقدمها آنذاك. بل كان الجمع مشتت ومقتصر على أساس الطائفة والمذهب والقبيلة، والأخيرة لها سطوة على أي تحرك أو فعل، ولا يسمح بتخطي مفاهيمها وقوانينها، هذا فضلاً عن وجود العديد من الأديان في الوطن العربي الإسلام، المسيحية واليهودية والصابئة واليزيدية وغيرها. كما وجدت العديد من القوميات الى جانب العربية مثل الكردية والبربرية والتركية والكلدانية والآشورية وغيرها وان هذه الأديان مقسمة إلى العديد من المذاهب والطوائف. كما ان هذه القوميات أيضاً مكونة قبائل وبطون، ، وعليه فإن الفرد في الوطن العربي مشتت الولائات بين الدين والقومية والمذهب والطائفة والقبيلة، وتلك جميعها هويات فرعية أسهمت ومن حيث لا نريد بتأخر الشعب العربي في جميع المجالات.

ومع بدايات القرن العشرين وبدأ وصول شضايا التحضر والمدنية إليه، هذا فضلاً عن أطباق الاستعمار الغربي على العديد من المناطق العربية وبدأت، بعد ثلاثة عقود أو يزيد، عملية تغيير فكري بسيط بإتجاه التفريط بالهويات الفرعية والتحرر من قيودها والإنضواء تحت خيمة الهوية الأعم الهوية الوطنية.

إن التأصيل التاريخي أعلاه إنما يعبر عن ذوبان الهويات الفرعية بالهوية الوطنية وذلك بفعل التقدم الحضاري والتطور المدني للشعوب، وحصول الأخيرة على الوعي والنضج السياسي الذي يؤهلها للتحرر من الطائفة والمذهب والقبيلة لتتخرط بالهوية الوطنية التي تطغى على جميع الهويات، ويصبح الأفراد مواطنون صالحون ضمن الكيان السياسي – الدولة. يتمتعون بما لديهم من حقوق كما أنهم ملتزمون بما عليهم من واجبات.

لم يكن هنالك تمايز بين الدولة والمجتمع في صدر الرسالة وعهد الخلفاء الراشدين، اذ كانت الأمة كياناً اجتماعياً وسياسياً في آن واحد، ولم يستعمل المسلمون في البداية مصطلح –الدولة – للتعبير عن الكيان السياسي، إنما استخدم في العصر العباسي واقترن استعماله بالأسرة الحاكمة عند حكم الأمويين يقال – الدولة الأموية – وعند حكم العباسيين – الدولة العباسية – وهكذا استمر الحال إلى الدولة الصفوية والدولة العثمانية [1].

(1) هاشم يحيى الملاح، اشكالية الإنتماء والمواطنة بين الفكر الحديث والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 13، كانون الثاني 2009، ص 211.

في الحقب الزمنية التي ظهرت بها تلك الدول لم يكن انتماء الأفراد وهوياتهم للدولة وإنما كان للأمة، وكان لا يُعرَّف الأفراد – أفراد الأمة الإسلامية– أنفسهم آنذاك بصفتهم أمويين أو عباسيين أو غير ذلك وإنما كانوا يعرفون أنفسهم بصفتهم مسلمين ينتمون إلى الأمة الإسلامية.

وحتى في عصر الدولة العثمانية التي استخدمت مفهوم المواطنة بمفهومه الحديث في وقت الإصلاحات، استمر المسلمون في تأكيدهم على الإنتماء الديني إلى الأمة الإسلامية، والتي تشمل جميع المسلمين في دول العالم المختلفة إلا انه بمرور الزمن اخذ ارتباطهم السياسي يتعمق بكيانهم السياسي – الدولة التي تحكم – استناداً إلى مبدأ المواطنة والحقوق المشتقة منها الواجبات المترتبة عليها[1].

ومن الضروري الإشارة إلى أن الغير مسلم في دولة الإسلام، فهو وإن لم يسلم فعليه الإعتراف بشرعية الدولة أولاً وأن لا يعمل بأي شكل ضدها ولا يوالي أعدائها، وذلك من أجل اكتساب حقوق المواطنة، وقد لاحظ الكثير من المستشرقين الذين درسوا الحضارة الإسلامية ظاهرة انعدمت في الحضارات الأخرى، وهي اشغال المناصب في الجهاز الحكومي الإسلامي من قبل غير المسلمين وذلك دليل بأن الشعوب والأفراد أمنت واستقرت في ظل الإسلام على مختلف الملل والطوائف[2].

وفي الوقت ذاته تبقى الدولة الإسلامية محتفظة بهويتها الإسلامية على الرغم من وجود أعداد كثيرة من غير المسلمين يعملون فيها.

وإذا كان الإسلام قد أكد على الرابطة الدينية وأهميتها وقوتها، المسلم أخو المسلم، فان بعض الفقهاء والمفكرين الإسلاميين يرون أن هنالك إخوة غير الأخوة الدينية ألا وهي الأخوة الوطنية والأخوة القومية والأخوة الإنسانية، وهذا يعني إشراك غير المسلم بمؤسسات الدولة الدستورية ولاسيما من الموالين المخلصين للمسلمين والمشاركين لهم في الوطن والمنتظمين في صفوفهم ضد أعداء الوطن والدين[3].

وتأسيساً على ما تقدم فإن من حق المواطن غير المسلم المساهمة في تشريعات الأمة وذلك من خلال مشاركتهم في المجالس النيابية، على أن تكون الأكثرية مسلمة، وان تلك المشاركة والمساهمة تأتي من باب البرّ والعدل ليعبروا عن مطالب جماعتهم وان لا يشعروا بالغبن والعزلة عن إخوانهم في الوطن، وتستغل من قبل الأعداء في إثارة العداوة والبغضاء وبالتالي تكون النتيجة سلبية ويلحق الضرر بالجميع من مسلمين وغير مسلمين[4].

ويذكر ان الدولة العثمانية التي اتسمت بالحكم الثيوقراطي، وأضفت الطابع الديني على حكمها، فإنها وجدت نفسها في بدايات القرن التاسع عشر متأثرة بحركة الإصلاح الأوربي، لذا استحدث الكثير من المفاهيم والمصطلحات منها لإدخالها على النظام الإداري أملاً في مواكبة التطورات الحضارية الأوربية الجديدة، ولكن ذلك خضع لشرط على أن لا تتقاطع مع أحكام الشرعية الإسلامية، فكانت الجنسية والمواطنة العثمانية التي تقوم على فكرة المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الإنتماءات الدينية والمذهبية والقومية [5].

أخلف البعض من المؤرخين على تلك السياسة بـ (العثمنة) التي تعني ان جميع الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية والواقعة تحت سيطرتها، انما يعامل افرادها على انهم رعايا عثملنيين، وكانت تلك سياسة الدولة العثمانية لغاية 1909، أي قبل سيطرة وكانت جمعية الإتحاد والترقي على مقاليد الأمور في الدولة، إذ استبدلت تلك السياسة بسياسة

(1) المصدر نفسه، ص212.

(2) الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت، 1993، ص 290–292.

(3) القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة، 1996، ص 194–197.

(4) المصدر نفسه، 195.

(5) هاشم الملاح، المصدر السابق، ص204.

التتريك، إذابة القوميات الأخرى في بوتقة القومية التركية، فسعت الدولة العثمانية آنذاك إلى تتريك سورية والعراق وغيرهما، وفرض اللغة التركية وجعلها اللغة الرسمية فيها، ليس هذا فحسب بل عمدوا الى نفي العديد من البيوتات والعوائل العربية المعروفة بنفوذها ووجهاتها بهدف اقتلاع الفكرة العربية منها [1].

وذلك يعني طمس الهويات الوطنية والقومية وإذابتها بالقومية التركية، مما أدى إلى نشوء الأحزاب والجمعيات السرية والعلنية العربية وغير العربية المناهضة للدولة، لتعمل على تحقيق ذاتها والحصول على استقلالها لتثبت وتؤكد هويتها، فكانت نتائجها سلبية على الدولة العثمانية.

اثبت بما لا يقبل الشك قوة وصلابة الهوية الوطنية في تصديها للهويات الفرعية والهوية الفوق وطنية.

أما في الجانب الأوربي فإنه في منتصف القرن الثالث عشر استعملت كلمة "جسم" للتدليل على مجموعة المواطنين والى جانب الجسم الروحاني في الكنيسة Corpusmasteium ظهر مصطلح الجسم الروحاني للدولة.

وبفضل إعتبار الجسم الأخلاقي والسياسي للمواطنين، والذي دلت عليه لفظة جسم روحاني ارتدى الوطن معنى دينياً وأصبح الموت من أجله يعني الموت من أجل قضية مقدسة، وعززت بشكل كبير الحروب الصليبية تطوير الشعور بالإنتماء الوطني لدى أولئك المشاركين فيها ولا سيما الفرنسيين الذين اعتبروها مهمة أوكلها الله اليهم[2].

وأوربا في القرن التاسع عشر كانت تضم أجساماً سياسية متناحرة ومبعثرة، اذ الممالك المنظمة بصورة مختلفة ولكنها ثابتة ومتينة الرسوخ في استقلالها القومي، وتهاوت المطامع البابوية في الإدارة الزمنية للمسيحية، فترسخت الصفة القومية في الملكيات الخاصة والعامة تجلى ذلك بوضوح في فرنسا وانكلترا[3].

وان النظام الاجتماعي في انكلترا يعتمد على تمليك الأراضي واستغلالها، وذلك بمبادلة الملك صاحب السلطة العليا مع الأفراد الذين يختارهم وهم بدورهم لهم الحق بمنح بعض من هذا العطاء إلى الرجال الأحرار الآخرين. وان ذلك النظام الاجتماعي فضلاً عن كونه نظاماً ملكياً، يعتمد على التملك الطبقي، إلا أن للأفراد فيه حقوق وعليهم واجبات[4].

ذلك يخص الجانب الإجتماعي أما الحدث الأكبر الذي أربك خيارات المفكرين الأوربيين فيما بعد، هو الثورة الفرنسية 1789م، فقد وضعتهم أمام عدة خيارات أولهما هل يجب القيام بثورة مماثلة أم الوقوف ضدها، أو العيش ببساطة كما هو سائد. إن المصطلحات والمفاهيم الجديدة مثل العيد الوطني والنشيد الوطني واليمين واليسار والوطن والأمة كلها تعود إلى المدة المحصورة بين 1789–1815م[5] وهي مرحلة الإنفلات الثوري للثورة الفرنسية.

إن حروب نابليون بصورة خاصة وحروب القرن التاسع عشر بصورة عامة أدت بشكل أو بآخر إلى ترسيخ العامل الوطني والقومي، توج ذلك بإنتصار ألمانيا على فرنسا في سنة 1870 بمعركة سيدان وبالتالي أدت نتيجة الحرب الى توحيد ألمانيا[6].

ذلك يعطي الإنطباع السياسي لألمانيا، إذ سادت فيها الروح الوطنية القومية وبرزت الهوية الوطنية بشكل واضح، ودفع السياسيين المسؤولين الألمان بهذا الإتجاه وعملوا على تثقيف الشعب بمفهوم الشعب الألماني الواحد وبهذا الخصوص فقد صرح العاهل الألماني غليوم الثاني في بريم Preme في 31/ مايس /1907 " إن الشعب الألماني توحده روح الوئام

(1) شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، 2001، ص449 – 450.

(2) جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، 1963، ص 188–189.

(3) المصدر نفسه، ص 196.

(4) فهمي محمود شكري، نظام الحكم في بريطانيا، لندن، 1993، ص20.

(5) جان توشار، المصدر السابق، ص354.

(6) أ.ج.ب. تايلور، الصراع على سيادة اوربا 1848– 1918م، ترجمة فاضل جتكر، الدار البيضاء، 2009، ص293.

القومي "[1]. وفي الحرب العالمية الأولى لم تكن وحدة الجيش النمساوي والمجري ذا قوة ورصانة بل تخللت ذلك الجيش المنافسات الداخلية والعصبيات القومية بين الأقليات الوطنية[2]. ذلك إذ يعني رسوخ وبروز الهوية الوطنية والبحث عنها وإيجادها وتوكيدها بشتى الأساليب وفق معطيات الظروف الآنية التي تحكم الحدث.

أما أمريكا فان اغلب أسباب تأسيسها كانت دينية لذا فان هذا العامل يعد عنصراً أساسياً في الهوية الأمريكية، وشكلت الحركات الدينية تطورها لأربعة قرون تقريباً وأغلبية الأمريكيون على مختلف أصولهم وأناسهم وألوانهم، يدينون بالديانة المسيحية[3].

فتح باب التجنيس الأول – باب المواطنة – للأشخاص البيض الأحرار سنة 1790م وعلى الرغم من ان العبيد السود يشكلون نسبة 20% من المجتمع الأمريكي آنذاك إلا أنهم لا يعدون جزء من ذلك المجتمع " ليسو أعضاء مؤسسين في مجتمعنا "، ليس ذلك فحسب بل ان الدستور عد السود جميعاً طبقة ثانوية وطبقة من الكائنات غير مؤهلة لممارسة حقوق وحريات المواطنين، وبالتالي لا يعدون جزءاً من شعب الولايات المتحدة[4].

لم تعد أمريكا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أثنياً مجتمعاً أنكلو – أمريكياً فقط وذلك لإنضمام الإيرلنديون واليهود وآخرون غيرهم الى المجتمع الأمريكي، ومع ذلك فقد استمرت الثقافة الإنكلو – بروتستانية، وهي ثقافة الأجداد والمستوطنين بالبقاء والتواصل لمدة ثلاثمائة سنة " كعنصر أسمى في تعريف الهوية الأمريكية" [5] .

وشهدت أمريكا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدفقاً للمهاجرين بأعداد كبيرة جداً وأغلبهم قادمون من جنوب وشرق أوربا، وهذا يعني أن ثلثي القادمين من مجموعات أثنية وعرقية يهودية روسية وبولندية ومن شعوب إسلامية ويونانية وجنوب ايطالية، وكانت ديانة معظمهم مسيحية، إلا أنهم من غير البروتستانت ومن غير الأوربيين الشماليين، لذلك حصل توافق بين الأمريكيين الذين يرغبون بإبعاد أولئك المهاجرين من أمريكا ومن الأمريكيين الذين يودون بقائهم، اتفق الفريقان بأن أولئك المهاجرين إنما يشكلون خطراً على الهوية الأمريكية[6].

ان التصدع الأثني والعرقي التاريخي ينتعش في حالة اختيار الأمريكيون عرقهم أو هويتهم الأثنية وبالعكس فان الهوية الوطنية الأمريكية تتعزز، اذا حاول الأمريكيون أن يصلوا الى نتيجة في تفكيرهم وطبيعة حياتهم، " أن أسلافهم المختلطين صنعوا منهم امريكيين بالكامل "[7] . وعليهم الحفاظ على الوحدة الوطنية، ومن الجدير بالذكر ان أمريكا كانت دائماً بلد الهجرة فقد نجحت في احتواء المهاجرين الجدد على الرغم من تنوع مصادر الهجرة الأمريكية واختلاف ثقافة المهاجرين[8].

---

(1) جان توشار، المصدر السابق، ص293.

(2) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام – العهد المعاصر، ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، المجلد 7، بيروت – باريس2006، ص34.

(3) صموئيل ب. هنتنفتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق، 2005، ص35.

(4) المصدر نفسه، ص67.

(5) المصدر نفسه، ص70.

(6) مكتب برامج الإعلام الخارجي (أمريكي) موجز التاريخ الأمريكي، د.م، 2006، ص208.

(7) صموئيل ب. هنتفتون، من نحن؟ ص 206–207.

(8) صموئيل هنتفتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، بنغازي، 1999، ص359.

ان سيل الثقافات المتدفق مع المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية ولمئات السنين ينظم ويبوب وفق قنوات محددة تصب جميعاً في إطار الهوية الوطنية، أي بمعني آخر ان الهويات الفرعية بكل تعدداتها تنحسر أمام الهوية الوطنية الأمريكية، كما هو مرسوم ومخطط له من قبل السلطات الأمريكية.

أما في الخليج العربي والذي استوطنه العرب منذ حقب سحيقة في التاريخ " ان الوجود العربي في منطقة الخليج العربي قديم قِدم الإنسانية في هذا الكون، وعاش الإنسان العربي على سواحل الخليج منذ العصور الحجرية القديمة، وقد دلت المكتشفات الأثرية على تواجد الإنسان العربي في هذه المنطقة في عصور أزلية سحيقة، كما ورد ذكر أقوام عربية مدوناً في ألواح سومرية[1].

وفي العصر الإسلامي أقبلت القبائل العربية في جميع مناطق الخليج العربي ملبية نداء الدعوة الاسلامية واعتنقوا الإسلام وعملوا في السنين اللاحقة على نشر مبادئ الدين الإسلامي فكانوا جزءاً من تطور الحضارة العربية الإسلامية وفي التاريخ الحديث لاسيما بعد القرن الثامن عشر الميلادي فقد برز دور القبائل العربية في مقاومة الإستعمار، ومن تلك القبائل قبيلة كعب والقواسم وبنو ياس وبنو علي وبنو طرف وغيرهم من القبائل العربية التي استبسل رجالها في مقاومة الغزاة الأجانب[2].

ومن القبائل العربية في الخليج العربي، آل سعود وآل صباح وآل خليفة وهم من قبيلة عنزة العربية، والأخيرة تنسب الى عنز بن وائل اخو بكر وتغلب أبناء وائل[3]، والأسرة العتبية – العتوب – تضم آل صباح وآل خليفة والجلاهمة، والجلاهمة، وقد نزحت من موطنها في الجزيرة العربية، ضمن هجرة عنزة الكبرى في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، بإتجاه ساحل الخليج العربي، واستقرت تلك القبائل في الكويت، مطلع القرن الثامن عشر ولأسباب عدة منها اقتصادية، ارتحل (آل خليفة) الى الزبارة[4].

تصدت القبائل العربية، آل خليفة والجلاهمة والعتوب وقبائل من قطر والأحساء وغيرها لقوات حاكم بوشهر في حزيران 1782، كما أرسل آل صباح سفنهم لمساعدة آل خليفة للمشاركة في المعركة التي انتصرت فيها القبائل العربية[5]. العربية[5].

ومما يذكر فان النظام السياسي في الكويت كان بدائياً فقد كانت القبيلة محور النظام الإجتماعي، وكان الإقتصاد بسيطاً يعتمد على صيد الأسماك واللؤلؤ وكانت بلدة الكويت على صغرها مركزاً لبعض النشاطات الإقتصادية[6].

ويشكل الموقع الجغرافي للخليج العربي، حلقة وصل بين القارات الثلاث آسيا واوربا وافريقيا، فضلاً عن الإمكانات النفطية الهائلة، في مدار القرن التاسع عشر، وكان محور اهتمام السياسة البريطانية والغربية ولا سيما خلال الحقبة الممتدة بين الحربين العالميتين[7].

(1) حسين أمين، الوجود العربي في الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19، 1981، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص11–14، ولمعرفة عشائر عمان ينظر حداد بن مداد بن سعيد بن أحمد الهنائي التاريخ والبيان في في انساب قبائل عمان، لندن، 2009.

(3) أنساب العماني ص1–401، نقلاً عن عباس العزاوي، عشائر العراق، ج1، بيروت، د.ت، ص131.

(4) صبري فالح الحمدي، أضواء على تاريخ البحرين الحديث، لندن، 2007، ص121–123. والزبارة تقع شمال غرب شبه جزيرة قطر ومواجهة البحرين.

(5) أبو حاكمه، تاريخ الكويت الحديث 1750– 1965، الكويت 1978، ص111.

(6) حسين علي ابراهيم، الكويت، دراسة سياسية، الكويت، بيروت، 1973، ص26.

(7) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، ط2، بغداد، 1981، ص22.

ولإحكام بريطانيا سياستها في الخليج، أخذت تعقد معاهدات منفردة مع شيوخ المنطقة لفرض وجودها على الحياة السياسية والإقتصادية، ليس ذلك فحسب بل تدخلت في تنصيب أو اعفاء اي من المشايخ في المنطقة من خلال السلطات البريطانية والقيادات في المشيخة من أجل الحفاظ على نفوذها ومصالحها دون السماح لقوة اخرى ان تطأ اقدامها أرض تلك الإمارات العربية وبقائها مهيمنة على شيوخها[1].

حتى كان المسؤولون البريطانيين يفاخرون بأن الخليج العربي غدا بحيرة هندية أو بريطانية، وكتب نائب الملك في الهند الى برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج يؤكد له " انه غدا ملكاً غير متوج على الخليج العربي"[2].

وعلى سبيل المثال لا الحصر فان فرنسا عقدت اتفاقية سرية مع مسقط في عهد الشيخ فيصل بن تركي في سنة 1891م منح فيها الشيخ لفرنسا امتيازات لإستخدام موانئ مسقط وصحار، فتدخلت حكومة الهند البريطانية وأجبرت السلطات على نقض تلك العلاقة فرنسا[3].

مما تقدم يتضح جلياً بأن المجتمع في الخليج العربي قائم على أسس قبلية لاسيما وان مفاهيم او مصطلحات الوطن الوطنية والدستور والمواطنة، لم تكن شائعة سياسياً، وذلك لا يعني التقليل من ارتباط العربي في الخليج بتربة موطنه ووطنه، اذ دافعت القبائل العربية ببسالة عن مواطنها في الخليج العربي وحاربوا البرتغاليين والفرنسيين الهولنديين والبريطانيين الفرس وغيرهم[4]. وربما لانجافي الحقيقة بالقول ان فكرة الأوطان ظهرت كرد فعل مناهض لقوى الإستعمار، وان الحس الوطني يتبلور فكرياً وعاطفياً من مناهضة الإستعمار فظهرت خصوصية الشعب والأمة[5]. ومن الصعب ان تتكلم عن مجتمع المواطنة بمعزل عن الفضاءات الثقافية والسياسية والإجتماعية المعاصرة للواقع، وان الجماعات المتعددة ما هي الا أجزاء أساسية في تكوين النسيج الإجتماعي لأي مجتمع، وأن تلك " الأجزاء الأساسية " إنما تحتمي او يلجأ كل الى جماعته، فتصبح الجماعة ذا مكانة لا يعلى عليها، وذلك بسبب غمط حقوق الجماعات او في التوزيع اللامتكافئ للفرص والمنافع، مما يؤدي الى انحسار عنصر الإنتماء وتقوقعه في القبيلة او المذهب او العرق بدلاً من الإنتماء الى الهوية الأوسع التي تستوعب جميع تلك الهويات الفرعية، ألا وهي الهوية الوطنية [6]، وبهذا الفهم فإننا نجد الوطن في تلك الجماعات أكثر مما تشكل تلك الجماعات الوطن، بمعنى ان الفرد في تلك الجماعات او الأجزاء يجد نفسه بشكل أو بآخر منتمياً الى جماعة عائلية أو قبلية أو دينية أو طائفية أو مناطقية أكثر مما يجد نفسه منتمياً الى وطنه.

وكما هو معلوم فإن للدولة حق السيادة تمارسه على الشعب بإسمه[7]. وان الحكومة فحسب دولة مالها تأثير على على مقدراتها تسوس شعبها وفق ما تراه مناسباً لها أو ما يخدم تطلعات ومصالح القائمين عليها، وفي الدول التي تكون مجتمعاتها ذا صفة قبلية يكون للأخير ارتباطات سياسية.

---

(1) خيريه عبد الصاحب العنزي، السياسة البريطانية تجاه دولة الإمارات العربية بين الحربين 1914–1939، مجلة المؤرخ العربي – اتحاد المؤرخين العرب، العدد 62، 2005، ص128.

(2) محمود علي الداود وآخرون، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ط2، بيروت، 1985، ص28.

(3) خيرية عبد الصاحب العنزي، المصدر السابق، ص131.

(4) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام – العهد المعاصر، ترجمة يوسف اسعد داغر وفريدم. داغر، المجلد السابق، بيروت، 2006، ص671.

(5) عزيزة مريدن، الشعر القومي في المهجر الجنوبي، دمشق، 1973، ص125.

(6) باقر سلمان النجار الفئات والجماعات – صراع الهوية والمواجهة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 في حزيران 2008، ص 34 – 35.

(7) عبد الرؤوف محمد آدم، حوار الثقافات وثقافة الحوار – مشكلة الهوية في السودان، لندن، 1999، ص99.

ونتيجة للصراعات الداخلية بين أجنحة الحكم، أو بين مراكز القوة المتعددة في الحكم، فان قسم من القبائل البدوية – الغير مستقرة – في أغلب الأحيان تكون حركاتها أو تنقلها من منطقة الى أخرى متأثراً بتلك الصراعات، وبذلك فان تلك القبائل تتهم بان ولائها للسلطة او الحكومة اكثر مما هو للوطن، وان ذلك الولاء المتذبذب غير مرتبط بالأرض بل مرتبط بـ" العطايا "المقدمة لهم[1]، ان هذا التحليل لا ينطبق على القبائل البدوية المستقرة التي اصبح لها ارتباط وثيق بالأرض والمجتمع واكتسبت او تطبعت بطابع النظام واثرت وتأثرت بحركة تطور ونمو المجتمع في الجانب الحضاري والمدني.

ومع ذلك فان النزوع السياسي لممثلي تلك القبائل يصب في خندق الهوية القبلية، كما هو الحال بالنسبة للقبائل في البرلمان الكويتي، كونت تكتل نيابي أطلق عليه – التكتل الشعبي – يتضح انتمائه القبلي مقابل التكتلات الأخرى المدنية والحضرية، وفي السياق ذاته فإن الكتل البرلمانية البحرينية التي جائت معبرة عن الهويات المذهبية تخندقت هويتها المذهبية وعملت وتعمل على الحفاظ على مكتسبات الطائفة او الجماعة[2].

ومما يذكر ان المجلس التشريعي (البرلمان) في البحرين يتألف من مجلسين، مجلس النواب (وينتخب بالإنتخاب العام ومجلس الشورى، الذي يعين من قبل الملك ويتكون كل مجلس من 40 عضواً، دورة أعضاء البرلمان أربعة سنين[3].

وفي العراق طغت الهوية الفرعية بعد عام 2003 م، لا سيما وان الخطاب الخارجي، بدأ بضخ العنصرية والعرقية والطائفية في هيكل الدولة العراقية بهدف تفكيك البنية الإجتماعية العراقية، وتحت شعار (فرّق تسُد) فأصبح الخطاب الطائفي فيما بعد الركيزة الأساس في سياق التنافس الإنتخابي، هذا فضلاً عن خلط الجانب الديني والقبلي والسياسي، وبذلك انتهج معظم السياسيين سياسة الإستقطاب الطائفي [4].

والطائفية حينما تحل محل الوطن وتحتويه فانها تفرض خصائصها وولائاتها عليه، وتؤسس كيانها فيه وتعمل على استحواذه والهيمنة عليه بشتى الوسائل ومنها الحروب التدميرية في المجتمع. ان استنهاض الصراعات التاريخية والمذهبية من العوائل التي تعمل على تفكيك التيارات الوطنية وبالتالي إضعاف الهوية الوطنية[5].

وبهذا الصدد يروي الجاسوس البريطاني في البلاد الإسلامية (مستر همفر) في مذكراته نقاط الضعف عند المسلمين حسب الرأي البريطاني " الإختلاف بين السنة والشيعة، والإختلاف بين الحكام والشعوب، والإختلاف بين حكومتي الأتراك والفرس والإختلاف بين العشائر والإختلاف بين العلماء والحكومة "[6].

لم يكتف بتوضيح نقاط الخلاف بين المسلمين بل يفشي سر الأوامر السرية الصادرة من الحكومة البريطانية لتحطيم الإسلام ويضعها في أربعة عشر نقطة أهمها ما يخص نطاق البحث "اثارة النزاعات والخلافات الشديدة بين الدولتين التركية والفارسية واذكاء نار الطائفية والعرقية بين الجانبين واشعال النزاعات بين كل المتجاورين من القبائل والشعوب الإسلامية، وكذلك بين البلاد الإسلامية واحياء المذاهب الدينية حتى البائدة منها واثارة النزاعات بينها"[7].

---

(1) المصدر نفسه، ص42.

(2) باقر سلمان النجار، المصدر السابق، ص39.

(3) محمد سعيد اللحام، موسوعة دول وأقاليم العالم، المجلد الأول – الدولة العربية، بيروت، 2009، ص52.

(4) هادي العلوي وعلاء اللامي، الظاهرة الطائفية الدينية في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) WWW.alhewar@alhewar.com

(5) سالم مطر عبد الله، الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات اقليمية (جامعة الموصل)، العدد 13، كانون الثاني 2009، ص449 – 450.

(6) مذكرات مستر همفر، ترجمة الدكتور ج.ج. د.م، 1973، ص61.

(7) المصدر نفسه، ص78.

انها السياسة البريطانية والإستعمارية – القديمة والحديثة – على اساس فرّق تسُد، دراسة نقاط الخلاف ومن ثم العمل على تعميقها وتطويرها بما يعزز بروز وسيادة الهويات الفرعية، وتغذيتها ودعمها مادياً ومعنوياً، لأجل تراجع الهوية الوطنية واضعاف العقيدة الدينية وتمزيقها ليسهل عليهم استعمار البلاد.

ومن المفارقات عند الدول الإستعمارية او الغرب، هو جمعه موقفين متناقضين فهو شديد الإعتزاز بهويته، سواءاً الوطنية او الدينية، حريص عليها، وفي الوقت ذاته هو ينكر ويرفض الإعتراف بالهويات الوطنية لشعوب العالم ويعمل على تفتيتها بل وحتى طمسها[1].

ان السياسة الإستعمارية والنهج الغربي باتجاه الهوية الوطنية يدفع بالفكر العربي الى استحضار قضايا التراث والهوية والتجذر التاريخي." فكلما واجهت الذات المتصدعة تحدياً من الآخر يوقضها ويدفعها الى الفعل ورد الفعل " [2].

إنما التقدم يمثل تجذر تاريخي وعرض للهويات الفرعية، سواء كانت قبلية او اثنية او مذهبية في مجتمعات مختلفة منها غربية وأمريكية وعربية دلت بوضوح على سياقات الإنجرار الى الهويات الفرعية وأثرها السلبي على وحدة وتقدم ورقي المجتمع فالصراعات المحلية نتيجة التمسك كلٌّ بهويته الفرعية والإصرار على إزاحة الآخر وعدم الإعتراف او التعايش معه، انما يؤدي الى تمزيق وحدة المجتمع وتشظيته وتشرذمه وبالتالي ضياعه بين أتون القبيلة والمذهب والطائفة والعرق.

ان ضعف الهوية الوطنية امام الهويات الفرعية والإنتماءات الضيقة يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي للدولة، وذلك يدفع بشكل أو بآخر " المواطن " بالإقتناع بأن وطنه ليس لكل المواطنين بل هو ساحة صراع لتلك الإنتماءات الضيقة للحصول على مكاسب ومغانم فيه، وعليه فان المواطن يتجه باتجاه الإنتماء المذهبي او القبلي لأن ذلك – في رأيه – اكثر قوة وحصانة من الإنتماء الوطني[3].

ومصطلح المواطن يعني " الفرد كامل العضوية في الدولة والذي يتمتع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة"[4].

او هو تعبير قانوني يشير الى سكان دولة ما ومنظوين تحت لوائها مؤمنين بالعيش والمشاركة في الوطن وتقرير مصيره[5].

والوطن في ابسط معانيه كياناً مشتركاً بين الناس له خصوصيته وهويته التي تميزه عن بقية الأوطان الأخرى، وما يربط المواطن بالوطن هو ذلك الشعور بالإنتماء الى الوطن، والرابطة تكون فكرياً ومعنوياً مثل الإعتقاد بوحدة الأصل والمعتقد واللغة والتاريخ [6].

وتأسيساً على ما تقدم فإن المواطنة تشكل أساس الإنتماء ومنبع الوطنية أو هي انتماء الى تراب تحده حدود جغرافية، وكل من يعيش على ذلك التراب مواطنين، مثلما عليهم واجبات لهم حقوق، وهذا يتطلب انصهار المواطنين جميعاً بكل أديانهم ومذاهبهم ومللهم وجذورهم العرقية في تلك الحدود الجغرافية المعلومة والمشتركة لهم، ومن ثم تنازلهم عن أي

---

(1) علي عبود المحمداوي، الإسلام والغرب – من صراعات الحضارات الى تعارفها قراءة في إشكالية العلاقة، بغداد 2010، ص74.

(2) حسب الله يحيى، ثقافة الإرهاب والعولمة، بغداد، 2004، ص87.

(3) سالم مطر، العدد السابق، ص 468.

(4) George B.Dehyszar , Thomas.H.Stevenson , Political Science, vakils Feffer Bombay, 1970,p.51.

(5) ادوارد باتفيلد، المواطنة والسلوك الحضاري، ترجمة سمير عزت نصار، عمان، 1994، ص14.

(6) وليم الخازن، شعر الوطنية في لبنان والبلاد العربية، بيروت، 1986، ص239.

خصوصية لهم تتعارض مع هذا المفهوم، وان حقوق المواطنون تصبح من مسؤولية الدولة والحكومة، والتي تكون وضيفتها الرئيسة تأمين تلك الحقوق[1].

ويرى هيغل بأن الفرد يصبح حراً وله جميع حقوقه عندما يكون مواطناً في الدولة، والأخيرة تكفل للمواطن الأمن والإقتصاد وتنظيم وتنمية النواحي الإجتماعية والثقافية واقامة الفرص للجميع في المشاركة بشكل واسع في الحياة السياسية[2].

وعليه فان ما تقدم يعني هنالك رابطة قانونية وسياسية (الجنسية) بين الفرد والدولة تتمخض عنها حقوق وواجبات، أفرزت العلاقة الجدلية بين المواطن والوطن، علاقة المواطنة والشعور بالإنتماء والإلتزام به، فالمواطنة تمثل الحق القانوني للفرد الذي ينتمي الى الوطن ويكون مواطناً فيه، وهي علاقة تبدأ بين فرد ودولة تحددها قوانين الأخيرة – الدولة – بما تضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات وفيها الحرية وما لها من مميزات اذ تعطي المواطنة للمواطن حقوق سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية [3]، وبذلك لا يمكن ان نتصور دولة بدون مواطنين او مواطنون بدون وطن والتي تربطها روابط الإنتماء والولاء والتعهدات القانونية والسياسية وفيها الحقوق كما هي الواجبات.

تبلور مفهوم المواطنة وأعطى مفهوماً جديداً فأصبحت حقاً لكل فرد وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 عن طريق الحريات السياسية، فقد دعى الى الغاء التميز بسبب العنصر والجنس واللون أواللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو الأصل الوطني والإجتماعي أو الثروة أو البلاد ودون التفريق بين النساء والرجال، والإعتراف بأن حريات الأفراد هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع[4]. وفيه أيضاً ان جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي تنطبق على الجميع بدون تميز من أي نوع، هذا فضلاً على ان لا تكون هنالك أي تفرقة على أساس الوضع السياسي والولاية القضائية والوضع الدولي للدولة أو الأقاليم التي ينتمي اليها الفرد، سواء كانت مستقلة أو تحت الوصاية[5].

ويمكن إجمال تلك الحقوق بحق العيش بمستوى كافي والضمان الإجتماعي وفي العمل والحماية من البطالة وفي العدالة والإنصاف في الأجور وفي الصحة والرفاهية وفي الخدمات الإجتماعية الضرورية وحق التعليم والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وفي الحياة الثقافية للمجتمع [6] .

من هنا نستنتج بأن المواطنة تزدهر وتتحقق عندما تتوفر العدالة والمساواة، يتساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويكون ذلك التساوي محسوساً وملموساً أمام القانون، سواءاً كان في تحريره أو في تطبيقه وبالمقابل يكون القانون فوق كل الإعتبارات الدينية والقبلية والعرقية والآيديولوجية وان التزام المواطنين بتطبيق القانون احد الضمانات للنظام، وهذا ما يؤدي الى الإهتمام بمصلحة الوطن العليا دون مصلحة الأفراد وانتماءاتهم العرقية أو الحزبية أو الدينية، والعكس هو الصحيح فانها – المواطنة – تهتز وتضعف وتتراجع في حالة عدم احترام مبدأ المساواة والإخلال بالعدالة مما يشجع على

(1) المصدر نفسه، ص240، راشد الغنوشي، حقوق المواطنة، ط2، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993، ص10.

(2) نقلاً عن بان احمد الصانع، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، مصدر تقدم ذكره، ص330–332.

(3) بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، 2001، ص36–40.

(4) المصطفى صوليج، المواطنة، المواطنة الديمقراطية وتيسير التحديث www.hrinfo.org..

(5) بول جوردون لوين، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، ترجمة الدكتور أحمد أمين الجمل، ط2، القاهرة، 2008، ص ص 328.

(6) بان غانم احمد الصائغ، المصدر السابق، ص332–333.

ايجاد حالة عدم الإستقرار في المجتمع، لأن المتضرر من فقدان العدالة والمساواة يلجأ أو يصبح متمرداً على قيم ومفاهيم المواطنة، وبالتالي يضعف الشعور بالإنتماء الى الوطن، والذي يعد بمثابة الإطار والروح الحقيقة للهوية الوطنية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن ضعف الهوية الوطنية التي هي الوعاء الذي تذوب فيه جميع الهويات الفرعية، يؤدي الى تنامي وقوة الأخيرة – الهويات الفرعية –، إذ يلجأ الأفراد الى انتماءاتهم الفرعية لتقويتها في المنافسة أو الصراع مع الهويات الفرعية الأخرى، وفي التاريخ الحديث والمعاصر للدول أمثلة فيه على ذلك، اذ يتضح جلياً في دولة يوغسلافيا الإتحادية التي أنشأت مملكة الصرب والكراوتين والسلوفين بعد الحرب العالمية الأولى 1914–1918 والتي تغير اسمها الى المملكة اليوغسلافية سنة 1929م، وبعد الحرب العالمية الثانية 1939–1945م أصبحت جهورية يوغسلافية الإتحادية وتضم ستة جمهوريات هي كرواتيا وصربيا والجبل الأسود وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، وأصبح ليوغسلافيا مكانة دولية مرموقة نتيجة لتطورها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لغاية عام 1990، إذ تقسمت الى اربع جمهوريات هي كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، والبوسنة والهرسك، واقتصر الإتحاد اليوغسلافي على جمهوريات صربيا والجبل الأسود[1].

ان اتحاد الجمهوريات الست أعلاه انما يمثل سيادة وهيمنة وطغيان الهوية الوطنية على جميع الهويات الأخرى، وتنازل الجميع عن بعض من خصوصيات هوياتهم لينصهروا في هوية الإتحاد اليوغسلافي، ولعوامل عديدة – سنتناولها لاحقاً – تفكك عرى الإتحاد وغلبت الهويات الفرعية وتراجعت الهوية الوطنية، فأصاب الإتحاد التشرذم والتمزق بل والصراع والإقتتال واستقلت كل جمهورية متقوقعة داخل هويتها الفرعية، وعند النظر الى حال الجمهوريات الممزقة وحال الإتحاد اليوغسلافي السابق لا تكاد ان تجد وجه للمقارنة بين دولة متقدمة، تعد بمصاف الدول المتقدمة في جميع النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ولها ثقلها في المجتمع الدولي وبين جمهوريات ممزقة تتناحرها الحروب ذات اقتصاد ضعيف ونظام سياسي تتجاذبه التيارات الدولية والإقليمية.

وفي محيطنا العربي دولة لبنان، والتي تمتاز بتركيبة اجتماعية متعددة الطوائف والأديان، فعلى الرغم من التقدم الثقافي النسبي فيه وتطور الوعي السياسي للفرد اللبناني الا انه، وبفعل عوامل عديدة منها داخلية ومنها خارجية، انكفئت الهوية الوطنية وكادت ان ترحل عنه، فلاذ كل بفئته ودينه أو مذهبه أو ملته أو حتى حزبه، فتوزعت الولاءات بينهما فعظمت الهوية الفرعية وازدادت قوة بصراعها وحروبها مع الهويات الفرعية الأخرى في الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1990 فتمزق لبنان وتأثر سياسياً واقتصادياً، وبعد نهاية الحرب الأهلية بدأت المناداة والعمل على تقوية الهوية الوطنية اللبنانية من أجل لبنان لا من أجل الدين والمذهب فحسب، فهوية لبنان الوطنية تستوعب جميع الهويات الفرعية [2].

وفي العراق هناك تعددية بالأثنيات والأعراق والأديان والمذاهب، ولا سيما بعد عام 2003م واحتلال الأمريكان له، ولتسهيل عملية السيطرة عليه استخدموا الأسلوب الإستعماري القديم الجديد – فرّق تسُد – فبذروا النعرات القومية والدينية والمذهبية ونجحوا في اضرام الحرب الأهلية فيه، فظعفت الهوية الوطنية وطفت الهوية المذهبية واستعلت الهويات الفرعية، فلا تكاد ترى من العراق الى طوائف متناحرة ومذاهب متحاربة[3].

الا ان وجود المشتركات بين طوائف ومذاهب المجتمع العراقي سهل ويسر عملية اعادة اللحمة الوطنية فعادت الهوية الوطنية الى الصدارة لتستوعب الهويات الفرعية بعد أن رأت الأخيرة ان الكل خاسر لا يوجد رابح لأنهم أبناء وطن

(1) محمد سعيد الحام، موسوعة واقاليم العالم، المجلد التاسع، قارة اوربا –2–، بيروت 2009، ص211–307.

(2) سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن الحادي والعشرين، ج1، بيروت، 2009، ص172.

(3) سالم مطر، المصدر السابق، ص 439–451؛ حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات اقليمية، مصدر تقدم ذكره.

واحد تعايشوا فيه منذ الآف السنين تجمعهم ضرورات تاريخية واحدة ويعتنق أغلبهم عقيدة واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ولهم عادات وتقاليد مشتركة[1].

وعلى ضوء ما تقدم فإن لضعف الهوية الوطنية وبروز وقوة الهويات الفرعية أسباب منها داخلية وأخرى خارجية وان الأخيرة التي تتمثل بالعامل الخارجي هو وجود دولة أجنبية تسعى الى مد نفوذها من اجل الهيمنة او تسعى عن طريق القوة العسكرية استعمار ذلك البلد فتسعى الى تغذية الهويات الفرعية وتنميتها وتقويتها والتي بالنتيجة تؤدي الى اضعاف الهوية الوطنية والسبب هنا معلوم هو تسهيل عملية السيطرة واختصار الجهد والمال والوقت فضلاً عن تقليل الخسائر البشرية لديهم بينما تسعى الى زيادتها في الجانب الآخر، اي في البلد المحتل والمهيمن عليه، لإضعافه وزيادة الفرقة بين أبنائه ودفعه الى الإقتتال فيما بينهم، أي اشعال فتيل الحرب الأهلية [2] .

اما في الأسباب الداخلية لضعف او اضعاف الهوية الوطنية:

1- حالة عدم الإستقرار السياسي في البلد وضعف الأداء السياسي فيه.
2- تدهور الحالة الإقتصادية للبلد.
3- عدم المساواة بين ابناء المجتمع.
4- عدم تحقيق العدالة بين ابناء المجتمع.
5- التمييز بين طائفة او مذهب او حزب دون الآخر.
6- ضعف في الجانب الديمقراطي والتضييق على الحريات.
7- ضعف الجانب الأمني وعدم وجود حكومة قوية تستطيع حماية ابناء المجتمع في الأقطار الداخلية والخارجية.
8- عدم وجود دستور أو الإهمال والإخلال في تطبيق مواده.
9- ضعف الوعي الثقافي للمجتمع، وعدم تمتعه بحصانة فكرية او ثقافية تمنعه من الإنزلاق في اتون الفتن او الإستجابة لدفع القوى الخارجية باتجاه تهديد السلم الأهلي.

إن وجود تلكم العوامل أو الأسباب يؤدي أو يدفع بالفرد إلى التطرف واللجوء الى فئته او طائفته أو مذهبه للإطمئنان على حياته ومستقبله وشعوره بالأمان ومن خلالها يسعى الى تحقيق العدالة المفقودة – بالنسبة اليه وحسب تصوره – وبالتالي يؤدي الى قوة الهوية الفرعية مقابل ضعف في الهوية الوطنية وذلك من خلال تراجع روح الإنتماء والإنتساب.

والعكس هو الصحيح، أي انه في حال تحقيق العدالة واستقرار الحالة السياسية والإقتصادية في البلد وانتهاج الأسلوب الديمقراطي في الحكم وسعة في مساحة الحريات وفرض الأمن وتحقيق المساواة بين الجميع والشعور بالمصير المشترك [3] .فان الهويات الفرعية تتضائل وتتكمش وربما تختفي لاسيما اذا توفر الوعي الثقافي للمجتمع، وبالمقابل قوة وسيادة الهوية الوطنية التي احتوت جميع الهويات الفرعية، وخير مثال لذلك في بلد أوربي هو – النمسا – أكثر من عشرة قوميات واديان مختلفة، إلا انه لتوفر العوامل التي ذكرناها أعلاه، خاصة الوعي الثقافي للشعب النمساوي، أدى الى انصهار تلك القوميات والشعوب المختلفة في بوتقة الوحدة الوطنية النمساوية [4].

(1) المصدر نفسه، ص465.
(2) صموئيل ب. هنتنفتون، من نحن؟، ص118.
(3) ادوارد بانفيلز، المصدر السابق، ص64.
(4) محمد سعيد اللخام، دول وأقاليم العالم – قارة اوربا، المجلد العاشر، ج3، ص 413-416.

وفي رأيي اذا ما توفرت الإرادة لدى أي حكومة لتقوية الهوية الوطنية يجب عليها ان تبحث عن المشتركات الموجودة بين أبناء المجتمع لتغذيتها ثقافياً ومادياً والعمل على تطويرها وجعلها عملاً محسوساً وملموساً بين الجميع، وفي الوقت ذاته العمل على تقليل من حدة المفرقات وتخفيفها لتصبح مقبولة من الطرف الآخر، وبذلك تصبح عملية الجمع والدمج الإجتماعي أيسر، هذا فضلاً عن تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين ابناء المجتمع والإعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل ذلك انما يعزز انتماء الفرد الى وطنه وارتباطه القوي به.

وأخيراً إذا كنا نحن في أوطاننا نسعى الى تقوية الهوية الوطنية وتجميلها وزخرفتها لتصبح مقبولة بين ابناء المجتمع، فإن مجتمعات أخرى تخطت تلك المرحلة وتسعى لتحقيق الهوية القومية التي هي فوق الهوية الوطنية، وهنالك مجتمعات ودول تسعى الى الهوية الفوق الهوية القومية والوطنية مثل الهوية الأوربية[1]. ودول اخرى تسعى الى تحقيق الهوية العالمية – العولمة – من خلال شركاتها ومعلوماتها وطرق اتصالاتها وتدفق المعلومات والأسواق المالية، وتحاول من خلال ذلك تدمير الهويات الوطنية والقومية للشعوب الأخرى بينما تعتز هي بهويتها الوطنية او القومية او الدينية وتدافع عنها، وجعلت المنتج الثقافي والمعلوماتي الأخباري والترفيهي تتخذ طابعاً عالمياً واستهلاكياً[2].

اين نحن من ذلك ان كنا في القعر فلا ينجينا إلا تمسكنا بهويتنا الوطنية التي هي قارب النجاة والتقدم والسلام.

وتأسيساً على ما تقدم ففي أوطاننا التي تتعرض لهذا الكم من المؤثرات والأخطار المادية والثقافية، يجب التأكيد على الهوية الوطنية وجعلها الهوية التي تستوعب وتحوي جميع الهويات الفرعية، والأخير تذوب في بوتقة المجتمع الواحد والوطن الواحد لتتصهر الهويات الأثنية والدينية والطائفية والمذهبية والحزبية والمناطقية كلها في الهوية الوطنية، ولتعزيز وتقوية الأخيرة لابد من مراعاة مبادئ وأسس وحدة المجتمع والأرض وقوة بناء الهيكل السياسي للدولة كي يعمل على الحفاظ على حقوق الأفراد مثلما يتطلب منهم تأدية الواجبات.

**الخاتمة**

التأصيل التاريخي للمجتمعات المتعددة في مختلف الدول، وتطور الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الشعوب أفرزت مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد أدت الى تماسك فئات المجتمع ابتداءاً من الأسرة والعشيرة والقبيلة والوطن والقومية والدين والمذهب لجامعٍ يجمع بينهما، فانزوى كل الى عنوان يجد فيه الطمأنينة والقوة والأمن والحفاظ على المصالح وتحقيق الرغبات والأهداف. فكانت القبيلة المؤسسة التي تذود عن الفرد وتحميه فاندمج الأخير فيها فأصبحت عنوانه وهويته – القبيلة – وبعد ان اعتنق الدين ذابت تلك الهوية القبلية بهوية الدين الأوسع فأصبح الأخير هو العنوان والهوية ولاسيما للمسلم، وبعد تعدد المذاهب ولأسباب داخلية وخارجية انشطرت هوية الدين لتصبح هوية المذهب والطائفة، ولا سيما في اوربا وظهور الكيان السياسي الحديث – الدولة القومية – والتي من أولوياتها قبل النشوء وبعده وحدة المجتمع أو الشعب، دعت الى ترك الهويات الفرعية قبلية كانت او طائفية، او تحت أي عنوان، والتنازل عن بعض الخصوصيات، للإنخراط تحت راية مؤسسة الدولة، أو بمعنى آخر نبذ الهويات الفرعية واللجوء او التمسك والإعتزاز بالهوية الوطنية التي تجمع كل تلك الهويات الفرعية وتعمل على إذابتها في تفاعلات اجتماعية وطنية تسعى لخير وحماية وأمن واستقرار الجميع.

ان الهوية الوطنية الوعاء الذي يحوي ويستوعب جميع الهويات. وهي تتمثل بمؤسسة الدولة التي تعتمد على دستور يحقق للجميع غاياتهم وفيه اقرار بتمتع افراد المجتمع الواحد بجميع الحقوق مثلما عليهم الإلتزام بالواجبات الملقاة

(1)حسين طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص10–11.

(2)صادق رابح وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 543، آيار 1988، ص37.

على عاتقهم أو المترتبة عليهم من جراء انتمائهم للرقعة الجغرافية المحددة. والمعلومة للجميع والمعرفة بإسم الوطن، والتي ينتسب الفرد اليها وتكون عنوان هويته الوطنية.

ان قوة الهوية الوطنية واتساعها يؤدي الى ضعف وتفتت الهويات الفرعية وقلة فاعليتها في المجتمع، وبالعكس فإن ضعف الهوية الوطنية لأي سبب كان، يؤدي الى تنامي وقوة الهويات الفرعية الذي يؤدي بدوره الى التنافس والصراع ثم الإقتتال فيما بينها، وكي تكون الهوية الوطنية قوية يجب أولاً انعدام التدخل الخارجي، سواء كان بهيمنة النفوذ والسيطرة والإحتلال، أما من العوامل الداخلية التي تعزز الهوية الوطنية:

- فاعلية المؤسسة السياسية وقوتها.
- تحقيق العدالة في المجتمع وعدم التمييز بين فئات الشعب.
- ان تكون الدولة راعية وحافظة لحقوق الأفراد وبصورة عامة.
- العمل على تحقيق الرفاه الإقتصادي.
- ان تكون التزامات الأفراد بالواجبات أمام الدولة تشمل الجميع وبدون استثناء او تمييز.
- العمل على زيادة وعي المجتمع وتثقيفه لجعله يتمتع بحصانة فكرية تؤهله للعيش بسلام مع الجميع بإدراك وفهم عاليين.
- تجرد الدولة أو الحكومة من الإنحياز الى أي طائفة أو مذهب أو قومية والعمل بالتساوي أمام القانون بشكل ملموس لدى الجميع.
- النهج الديمقراطي للسلطة يعزز الهوية الوطنية.
- اشراك الجميع بإدارة دفة الدولة.
- العمل على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
- العمل على تنمية وتغذية المشتركات بين فئات المجتمع.
- العمل على تحقيق المفرقات والمتضادات بين فئات المجتمع وجعلها مقبولة لدى الطرف الآخر لتحقيق السلم الأهلي.
- العمل على تعزيز وتقوية الشعور بالإنتماء الى الوطن وجعله يتصف بصفة القدسية عند الجميع , وذلك يتطلب حشد التربية والتعليم والثقافة والإعلام وكل الوسائل لتقوية شعور رابطة الإنتماء.

هناك الكثير من العوامل التي تساعد على تقوية الهوية الوطنية، غير ما ذكر، وجعلها الهوية الأم لكل الهويات الفرعية، وأخيراً لا بد من الحفاظ على الهوية الوطنية ليس من قوة الهويات الفرعية فحسب بل من الهويات الفوق وطنية والهويات العالمية – العولمة – التي تسعى الى تفتيش الهويات الوطنية ودمجها مع مشتركات عالمية من خلال تدفق سيول الشركات العابرة للمحيطات الأمور المالية والمعلوماتية – لأجل إضعافها وسهولة الهيمنة والسيطرة عليها.